



بقلم : محمد حامد الصياد
مستشار التأمين الاجتماعي
وكيل أول وزارة التأمينات (الأسبق)
رئيس صندوق التأمين الاجتماعي للعاملين بالحكومة (الأسبق)

التأمينات الاجتماعية والوعى التأميني

امتدت مظلة التأمين الاجتماعي تشريعيا لتشمل كل مواطن في مصر ، بشكل مباشر (المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات) ، وبشكل غير مباشر (المستحقين عن المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات) .

ومع امتداد هذه المظلة تشريعيا ، إلا أنها لم تمتد في الواقع العملي بالشكل المأمول ، ويرجع ذلك في الأساس إلي نقص الوعى التأميني لدى المخاطبين بأحكام نظم التأمين الاجتماعي ، والذي يتمثل بصفة أساسية في عدم معرفة المبادئ والمفاهيم والحقائق المتعلقة بهذا النظام الهام لمجموع المواطنين . وفي هذا الإطار ومن خلال هذه المجلة العريضة ، التي تقوم بدور هام وأساسى علي مدى أكثر من نصف قرن في نشر الوعى التأميني ، نتناول بعض الموضوعات ذات العلاقة بالوعى التأميني التي نأمل الاستفادة منها .

العاشر بعد المائة : فهرس قانون العمل وقانون اصداره رقم 14 لسنة 2025:
تحدد المادة 2 من قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الصادر بالقانون رقم 148 لسنة 2019 نطاق سريانه ، ومن الفئات المحددة في المادة المشار اليها العاملون الخاضعون لأحكام قانون العمل الموحد الصادر بالقانون رقم 12 لسنة 2003 ، ممن تتوافر فيهم شروط معينة . وبالتالي فان العلاقة وثيقة بين القانونين المشار اليهما .
وحيث قد حل محل القانون رقم 12 لسنة 2003 ، قانون العمل الصادر بالقانون رقم 14 لسنة 2025 .
وحيث يزيد مجموع مواد قانونى العمل والاصدار عن 300 مادة:

قانون	كتاب	باب	فصل	فرع	مادة
الاصدار					013
العمل	5	15	17	3	298
اجمالى					313

لذا فقد رأيت من المناسب عمل فهرس لمحتويات القانونين ، يساعد البحث فى هذه المحتويات بشكل عام ، وما له علاقة بقانون التأمين الاجتماعي بشكل خاص .
ونتناول هذا الموضوع في مبحثين :
أولا : قانون الاصدار .
ثانيا : قانون العمل .

أولاً : قانون الاصدار

المادة	بشأن
(الأولى)	نطاق العمل بأحكام القانون
(الثانية)	بشأن صندوق تمويل التدريب والتأهيل المنشأ وفقاً لأحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣
(الثالثة)	بشأن صندوق الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية المنشأ وفقاً لأحكام قانون العمل المشار إليه
(الرابعة)	بشأن حقوق العمال السابق لهم الحصول عليها من أجور ، ومزايا مستمدة من أحكام القوانين ، واللوائح ، والنظم والاتفاقيات والقرارات الداخلية السابقة على العمل بأحكامه
(الخامسة)	بشأن عدم اخلاص أحكام هذا القانون والقانون المرافق بأحكام قانون تيسير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية الصادر بالقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧
(السادسة)	بشأن تشغيل العمال دون التقيد بشرط الحصول على ترخيص مزاولة المهنة أو الحرفة المنصوص عليه في المادة (27) من القانون المرافق
(السابعة)	بشأن الأموال النقدية والعينية، والحقوق والالتزامات والموارد الخاصة بحسابات الرعاية الاجتماعية والصحية للعمال غير المنتظمة المنشأة بوزارة العمل ومديرياتها بالمحافظات
(الثامنة)	بشأن التزام المنشآت الخاضعة لأحكام هذا القانون والقانون المرافق بأن ترسل إلى الوزارة المعنية بشئون العمل خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العمل به بياناً مفصلاً بعدد العمال طبقاً لمؤهلاتهم ومهنتهم وفئات أعمارهم وجنسياتهم ونوعهم ، والأجور التي يتقاضونها .
(التاسعة)	بشأن إحالة المحاكم من تلقاء نفسها ، ما يوجد لديها من منازعات ودعاوى متداولة أصبحت بمقتضى أحكام القانون المرافق من اختصاص المحاكم العمالية المتخصصة
(العاشرة)	بشأن استمرار محكمة النقض ومحاكم الاستئناف في نظر الطعون على الأحكام الصادرة في المنازعات والدعاوى المشار إليها بالمادة التاسعة من هذا القانون، المرفوعة أمامها قبل تاريخ العمل بنظام المحاكم العمالية المتخصصة طبقاً للمادة الثالثة عشرة من هذا القانون .
(الحادية عشر)	بشأن اصدار الوزير المعنى بشئون العمل القرارات المنفذة لأحكام هذا القانون والقانون المرافق خلال مدة لا تجاوز تسعين يوماً من تاريخ العمل . واصدار وزير العدل القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام القانون المرافق فيما يتعلق بالمحاكم العمالية المتخصصة .
(الثانية عشر)	بشأن إلغاء القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ بإصدار قانون العمل ، والقانون رقم ١٢٥ لسنة ٢٠١٠ بشأن مرتبة امتياز حقوق العمال ، وكل حكم يخالف أحكام هذا القانون والقانون المرافق .
(الثالثة عشر)	بشأن نشر القانون في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من أول الشهر التالي لانقضاء تسعين يوماً من تاريخ نشره ، ويُعمل به في شأن المحاكم العمالية المتخصصة اعتباراً من أول أكتوبر التالي للعمل بالقانون المرافق . بيصم هذا القانون بخاتم الدولة ، ويُنفذ كقانون من قوانينها . صدر برئاسة الجمهورية في 5 ذى القعدة سنة 1446هـ (الموافق 3 مايو سنة 2025 م) . نشر القانون في الجريدة الرسمية بالعدد 18 (تابع) في تاريخ صدوره
نشر 25 / 5 / 3	مايو 28 + يونيو 30 + يوليو 31 + أغسطس 31 = 120 يوم "يعمل به من 2025 / 9 / 1"

ثانيا : قانون العمل

المواد		الفرع	الفصل	الباب	الكتاب	العنوان
الى	من					
015	001				الأول	التعاريف والأحكام العامة
002	001			الأول		التعاريف
015	003			الثاني		الأحكام العامة
085	016				الثاني	التدريب والتشغيل وتشغيل العمالة غير المنتظمة
031	016			الأول		التدريب
085	032			الثاني		التشغيل
038	032		الأول			سياسات التشغيل
052	039		الثاني			التشغيل في الداخل والخارج
060	053		الثالث			تشغيل النساء
068	061		الرابع			أحكام تشغيل وتدريب الأطفال
074	069		الخامس			تنظيم عمل الأجانب
085	075			الثالث		تشغيل العمالة غير المنتظمة
241	086				الثالث	علاقات العمل
175	086			الأول		علاقات العمل الفردية
095	086		الأول			عقد العمل الفردي
100	096		الثاني			أنماط العمل الجديدة
116	101		الثالث			الأجور
123	117		الرابع			ساعات العمل وفترات الراحة
133	124		الخامس			الإجازات
153	134		السادس			واجبات العمال ومسؤوليتهم
175	154		السابع			انتهاء علاقة العمل الفردية
187	176			الثاني		المحاكم العمالية المتخصصة
214	188			الثالث		علاقات العمل الجماعية
193	188		الأول			الحوار الاجتماعي
198	194		الثاني			المفاوضة الجماعية
212	199		الثالث			اتفاقيات العمل الجماعية
230	213		الرابع			منازعات العمل الجماعية
214	213	الأول				أحكام عامة
217	215	الثاني				التوفيق
230	218	الثالث				مركز الوساطة والتحكيم
241	231		الخامس			الإضراب والإغلاق
245	242				الرابع	السلامة والصحة المهنية وتأمين بيئة العمل
255	246			الأول		تأمين بيئة العمل
258	256			الثاني		التفتيش في مجال السلامة

المواد		الفرع	الفصل	الباب	الكتاب	العنوان
الى	من					
						والصحة المهنية وتأمين بيئة العمل
262	259			الثالث		تنظيم أجهزة السلامة والصحة المهنية وتأمين بيئة العمل بالمنشآت والتدريب
265	263			الرابع		أجهزة البحوث والدراسات والمجلس الأعلى للسلامة والصحة المهنية وتأمين بيئة العمل
278	266			الخامس		الخدمات الاجتماعية والصحية
298	275				الخامس	تفتيش العمل والعقوبات
279	275			الأول		تفتيش العمل والضبطية القضائية
298	280			الثاني		العقوبات